اعتقال عشرة اشخاص بتهمة التخطيط لنسف احد المراكز الانتخابية في كركوك

كركوك / ابراهيم خليل

اعلن صفاء جمعة احد مسؤولي مكتب المفوضية العليا للانتخابات في كركوك عن استقالة مسؤول الاعلام والعلاقات في المفوضية المحامي عمر الجبوري لأسباب لم يشأ ذكرها ..

وقال ان المفوضية تسلمت طلب الاستقالة التي اعلن عنها... في غضون ذلك تجمع اكثر من ١٧٥ صحفياً امام مبنى محافظة كركوك لمطالبة المفوضية العليا للانتخابات بمنح بطاقات عمل لهم يوم الانتخابات وذلك بعد مراجعتهم المفوضية في بغداد واكدت لهم ان موضوعهم خاص بمكتب كركوك ولا يمكن ان يمنحوا بطاقات من بغداد بل من مكتب كركوك، الا ان مكتب كركوك قال: لم تأتنا حتى الآن اية تعليمات..وكان الاعلاميون قد تبلغوا بملء استماراتهم في كركوك بعد افتتاح مكتب داخل المفوضية لتزويد الصحفيين في كركوك والسليمانية بالبطاقات الاعلامية...

وناشد الاعلاميون - الذين يعملون للمؤسسات والقنوات الفضائية الحزبية والمستقلة والعالمية وهم عراقيون جميعهم - المفوضية العليا للانتخابات بحل هذه المعضلة التي يعاني منها الصحفيون الذين سيحرمون من تغطية اول ممارسة ديمقراطية يشهدها العراق الجديد..

من جانب آخر اعلنت الشرطة العراقية في كركوك عن اعتقال ١٠ عراقيين في احد الاحياء الجنوبية للمدينة بتهمة محاولتهم التخطيط لنسف احد المراكز الانتخابية في كركوك..

وقال العقيد يادكار عمر من الشرطة العراقية ان القوات الامريكية والشرطة العراقية داهمت عدداً من المنازل في حي الغاز واعتقلت ١٢ وان التحقيق جارٍ معهم للوصول الى هذه الشبكة التي تحاول عرقلة العملية الديمقراطية لبناء العراق الجديد..

يأتي ذلك بعد ان اعلنت احزاب عربية اليوم في كركوك عن مشاركتها في الانتخابات المحلية والعامة على الرغم من اعلان الجبهة العربية الموحدة في كركوك عن انسحابها من الانتخابات العامة والمحلية ..

وقال احمد حميد احد ابرز مرشحي القوائم العربية في كركوك ان العرب سيكون لهم دورهم في المشاركة على الرغم من اخفاقات المفوضية العليا للانتخابات والوضع الامني المتوتر في بعض المناطق العربية الغربية والجنوبية من كركوك إلا اننا - ولشعورنا بأهمية المرحلة ولإثبات وجود العرب، قررنا المشاركة في الانتخابات ..

اكثر من ١٢ الف مراقب انتخابي تم اعتمادهم لغاية اليوم

بغداد / المدى

بلغ عدد المراقبين الذين تم اعتمادهم لمراقبة العملية الانتخابية التي ستبدأ في الثلاثين من الشهر الحالي ١٢ الفاً و٦٤٢ مراقباً منهم ١٢٨ مراقباً يمثلون منظمات دولية.

وقال الدكتور فريد ايار الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان ٦٩١٥ مراقباً اعتمدوا في المكتب الوطني وتوزع الاخرون على بعض المناطق العراقية وهي بغداد بمعدل ٤ آلاف ومائتين وثلاثة وتسعين مراقباً و٦١٣ في بابل و٣٢ في القادسية و٥٧ في النجف و١١٦ في ميسان و٢٨٥ في ذي قار و٢١٣ في السليمانية و١٨ في اربيل.

وقال الناطق بشأن وكلاء الأحزاب: لقد بلغ عدد الذين تم اعتمادهم لغاية اليوم ١٢ الفاً و٣١٥ وكيلا، منهم ١٣٣٥ في المكتب الوطني ١٥٦٤ في بابل و٣٧٠ في القادسية و١٦٦ في بغداد و٢٤٦٧ في النجف و٢٦٣ في كربلاء و١٤٦ في ميسان و١٢٨ في دهوك و٣٦٠٢ في ذي قار و١١٨ في المثنى و٧٧٠ في السليمانية و٦٢٣ في صلاح الدين و٦٦ في ديالى و٦٩٧ في اربيل.

في عشية الانتخابات...
المكاشفة الاخيرة بين الناخب والمرشح

موسى فرج

لا شك في انه حدث تاريخي بحق هذا الذي يمر به الشعب العراقي، فبعد قرون عديدة من تغييب ارادة العراقي وبعد عقود طويلة من حرمانه من ابسط حقوقه السياسية والانسانية تتفتح له الافاق مشرعة دون اطر للتعبير عن ارادته ورسم خارطة مستقبل اجياله.

ان مجرد حسم الامور لصالح الانتخابات وتحولها إلى واقع حال وعدم الرضوخ إلى محاولات لي الذراع التي مارسها اعداء الشعب من بقايا النظام الدكتاتوري واداواته والمتحالفين معه يمثل يوماً تاريخياً مشهوداً للشعب العراقي يبقى محفوراً في الاذهان وفي تاريخ الشعب العراقي مدة طويلة قادمة.

إلا انه لتفعيل هذه التجربة ورفع درجة الافادة منها وإلى اقصى مديات لابد من تقييم التجربة الميدانية خلال السنة ونصف السنة التي اعقبت انهيار النظام الدكتاتوري في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ أو في الاقل تاشير اهم العثرات والاخفاقات لغرض تجاوزها والتحذير من تكرارها المتمثلة في الجوانب التالية:

١-لابد من تاشير حالة استئثار الاطراف السياسية العراقية التي تولت الامور بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ على النتائج لصالحها على حساب الشعب العراقي من خلال سعيها لجني اكبر قدر من المكاسب في المواقع السياسية والحكومية والادارية متغافلة مصالح الشعب العراقي الآنية والمتمثلة في الثوابت التي اقرها مؤتمر اور في نيسان / ٢٠٠٣ وهي: الحرية، الديمقراطية، التعددية، الفدرالية، تطهير المجتمع من الفكر البعثي وسيادة القانون وقيام المساواة المطلقة بين المواطنين مجموعات أو افراداً امام القانون. وقد حاولت الكيانات السياسية تفصيل الشعب العراقي على مقاساتها فاوجدت ما اصطلح عليه الشيعة، السنة، العرب، الاكراد تجاوزاً على واقع حال الشعب العراقي المتداخل والمتناغم والمنسجم بتياراته الفكرية والسياسية المتمثلة في التيار الديني، والليبرالي والقومي واليساري والعشائري.

٢-كان الشعب العراقي ينتظر بعد سقوط النظام الدكتاتوري وبسبب التجربة المريرة التي عاشها محلياً واقليمياً وعالمياً من التيارات: القومية الانقلابية والدينية المتشددة واليسارية الشمولية ان يجد الساحة الديمقراطية وقد اتسعت على الجناحين اليمين واليسار، إلا ان التيار الليبرالي بفعل انسحابه المبكر والطويل عن الساحة السياسية قبل سقوط النظام واعتماده التكوين العائلي بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ أدى إلى ضموره في اضيق مساحة وانتقال بعض اطرافه إلى ايمن الساحة (لضمان الاشتراك في السلطة) وزحف اليسار العراقي على معظم ما تبقى في الساحة الليبرالية والديمقراطية بفضل ما ابداه هذا الجناح (اليسار) من مرونة عالية وكفاءة وحكمة في التعامل مع الواقع العراقي والتخلي عن الكثير من الطروحات الشمولية والمتشددة في السابق، وبذلك اثبت بانه اكبر الفائزين في توسيع رقعته العددية من التعاطف الشعبي النسبي.

٣-كانت المرحلة التي اعقبت سقوط النظام الدكتاتوري مسرحاً لتهافت التنظيمات السياسية العراقية على الاستئثار بالمواقع الرسمية والادارية في اجهزة الدولة في الوزارات والمحافظات مع قصور واضح في الخبرة والدراية الميدانية مما أدى إلى فشل الكثير منهم في إدارة الشؤون العامة وتدني مستويات الاداء، وقد حاول البعض التعويض على الملاكات المرتبطة بالاطراف الوطنية والديمقراطية الاخرى بالتحالف مع العناصر المنتمية للنهج المباد في ادارة الامور فكانت النتائج تدني مستويات الاداء واستشراء الفساد الاداري والمالي بنسب اعلى مما هي عليه قبل ٩ / ٤ / ٢٠٠٣,

وقد انحت الاطراف السياسية في اللوم على صيغة (المحاصصة) في حين ان تلك الصيغة حالة موضوعية وصحيحة تفترضها حالة التعددية وعدم الانفراد في ادارة الامور لكن التطبيق العملي كان خاطئاً إذ ان المحاصصة ينبغي ان تقتصر على السلطة التشريعية التي ترسم السياسات والاتجاهات العامة في حين يفسح المجال في الجهاز التنفيذي للعناصر المهنية النزيهة والكفء (التكنوقراط) بصرف النظر عن ولاءاتها السياسية (باستثناء الولاء للنظام المباد).

٤-عمقت الاطراف السياسية الرئيسة - بدلاً من ان تبدد - مخاوف بعضها او مخاوف الموطن العراقي من توجهاتها السياسية من خلال الممارسة الميدانية التي اعتمدتها في الموضوعات المصيرية التي تهم الشعب والمواطن العراقي وخصوصاً في الجوانب التالية:

❖التيار الديني الشيعي كان عليه ان يبدد مخاوف الاطراف الاخرى والمواطن العراقي من ان يعتمد النهج الشمولي او المتشدد أو التطلع إلى ارضاء بعض الاطراف الاقليمية على حساب الشعب العراقي، فقد حصلت ممارسات ميدانية سواء على صعيد القيادات أو الملاكات تتعارض مع هذه الغاية.

❖تيار الحركة الكردية كان عليه ان يبدد مخاوف الاطراف الاخرى والمواطن العراقي من موضوعة الاتحادية أو الفدرالية بوصفها صيغة الخاص ضمن العام، الاقليم ضمن الوطن الواحد فان قيادات الحركة في الجهاز الحكومي المركزي قفزت على الامور بصيغة حرق المراحل وبدأت وكأنها مماثلة لحالة التقارب بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة بدلاً من تبدأ من المراحل البسيطة إلى المتقدمة، ويتحسس المسؤولين الكورد في الجهاز الحكومي المركزي من أي تدخل مركزي في الجوانب التي تتيحها الصيغة الفدرالية (الاتحادية) في شؤون الاقليم، فمن المعروف انه بموجب الصيغة الاتحادية فان القوانين المركزية تسري على جميع الاقاليم مع احتفاظ الاقليم بالقوانين التي يختص بها دون غيره. ذلك اثار مخاوف حتى بعض الحلفاء التاريخيين للحركة مثل الاطراف الشيعية في الجنوب التي كانت والحركة اليسارية في خندق واحد مع الحركة الكردية منذ الستينيات.

❖ممثلو حركة الوفاق في الحكومة المركزية بوصفها تمثل جناح رئيس ضمن التكوين السياسي العراقي الحالي لم يبددوا مخاوف الاطراف الاخرى والمواطن العراقي في ان يشكلوا جسراً لعودة البعثيين. بل عمقوا تلك المخاوف اكثر، مع ان تعامل المواطن العراقي لموضوعة البعثيين لا ينطلق من اعتبارات الانتقام او العقاب الجماعي بل من موضوعة انه ما اجتمع ثلاثة من ضباط البعثيين إلا كان الانقلاب والتآمر موضوع بحثهم بصرف النظر عن وجود دستور او مجلس تشريعي.

٥-ان تلك الممارسات بقدر ما كانت ضارة بالاطراف المعنية ذاتها واكلت من جرفها فقد كانت مفيدة للشعب العراقي فان بيضات الناخب العراقي لن تكون في سلة واحدة وبذلك حقق قدراً كبيراً من التعددية وعدم انفراد جهة واحدة برسم الامور العامة في البلاد.

٦-ان السلطة القادمة سلطة ارساء الثوابت العراقية بالدرجة الاساس وليست حكومة خدمات والناخب العراقي لا ينتظر انقلاباً في مستويات الاداء الحكومي، بل تحسناً، لكن لن يفرط في ثوابته في الحرية والديمقراطية والتعددية والاتحادية وتطهير العراق من مرتكزات الفكر البعثي (الانقلابي)، ودولة القانون والمساواة بين الناس مجموعات وافراداً امام القانون وللناخب العراقي جولة في مطلع ٢٠٠٦، وينبغي ان يحسب الساسة العراقيون لها الحساب.

برلماني امريكي يتوجه الى العراق لمراقبة سير الانتخابات

واشنطن / وكالات

يتوجه البرلماني الاميركي الجمهوري كريستوفر شايس الى العراق يومي الاحد والاثنين لمراقبة سير الانتخابات وذلك بدعوة من السفير الاميركي في العراق جون نيغروبونتي، حسب ما اعلنت ساره موري المتحدث باسم البرلماني الاميركي.

واوضحت موري ان شايس وهو رئيس اللجنة الفرعية للامن القومي والتهديدات والعلاقات الدولية في مجلس النواب، سوف يلتقي رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي ومسؤولين حكوميين آخرين خلال زيارته التي سيزور خلالها عدة مناطق في العراق. وستكون ثامن زيارة يقوم بها شايس للعراق حيث سيلتقي ايضا فريق الامم المتحدة واللجنة الانتخابية العراقية والجنرالين الاميركيين جورج كايسي وديفيد بيتروس بالاضافة الى مسؤولين من الشيعة والسنة والاكراد.

وأضافت المتحدثة ان نائبا آخر مدعو للانضمام اليه في هذه الرحلة ولكنها لم تذكر اسمه.

الطالباني يدعو العراقيين عموما والسنة خاصة للمشاركة في الانتخابات

كركوك / الوكالات

دعا زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال الطالباني السنة الى المشاركة في الانتخابات وذلك غداة انسحابهم من الانتخابات المحلية في كركوك.

وقال جلال الطالباني خلال كلمة متلفزة "ادعو جميع العراقيين خصوصا الاشقاء العرب السنة الى المشاركة في الانتخابات والعمل على دحر الارهاب".

ولم يشر بشكل مباشر الى كركوك ولكن دعوته تأتي غداة قرار الجبهة العربية الموحدة التي تضم احزابا سنية وشيعية الانسحاب من الانتخابات المحلية في كركوك احتجاجا على السماح لالاف الاكراد النازحين عن المدينة بالتصويت فيها الامر الذي يعطيهم الاغلبية في المجلس المحلي.

واكد الشيخ وصفي العاصي الامين العام للجبهة لوكالة فرانس برس "قرار الانسحاب جاء بعد قرار المفوضية العليا للانتخابات بالسماح بتسجيل اسماء الناخبين الاكراد، الى جانب التوترات الامنية في مدن ديالى وتكريت والموصل واطراف كركوك".

وكان تم التوصل الى اتفاق في منتصف كانون الثاني الجاري مع المفوضية العليا للانتخابات وافق عليه الاكراد، يتيح لنحو مئة الف ناخب كردي يتحدرون من كركوك التي هجرهم منها قسرا نظام صدام حسين، بالمشاركة في الانتخابات المقررة في الثلاثين من الشهر الجاري.

وأضاف الطالباني "هناك جبهتان في العراق: جبهة الشعب التي تريد بناء ديموقراطية والجبهة التي تعمل مع الارهابيين الاجانب والموالين لصدام حسين".

واوضح "يجب ان تطلب الحكومة المقبلة من الدول المجاورة ما اذا كانت مع جبهة الشعب او مع جبهة الارهابيين".

واعتبر من جهة اخرى، ان "انسحاب القوات الاجنبية الان (من العراق) سيؤدي الى كارثة والى تقسيم البلاد".

واوضح "لكن بعد الانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة وبعد نشر الجيش والشرطة يمكن ان نضع عندها مع الامم المتحدة والقوات الاجنبية، جدولا زمنيا للانسحاب".

العراقيون في سوريا يستعدون للادلاء باصواتهم

دمشق / إبراهيم حاج عبدي

انتهت في دمشق عمليات تسجيل أسماء العراقيين الراغبين في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العراقية المقررة في الثلاثين من الشهر الجاري، وتشير الأرقام إلى أن عدد المسجلين مع نهاية عمليات التسجيل التي استمرت أسبوعا كاملا قد يصل إلى حوالي ٣٠ ألف عراقي.

وكان لويس مارتينيز بيتانزوس مدير برنامج التصويت خارج العراق في سورية قد قال في تصريحات صحفية أن "الجالية العراقية هنا في سورية قد أبدت حماسة كبيرة للانتخابات" وأضاف "تم توظيف أكثر من ألف عراقي في البرنامج و خضعوا لتدريب مكثف للعمل في مراكز التسجيل و التصويت في عشرة مواقع في دمشق توزعت في الأماكن التي توجد فيها أعداد كبيرة من العراقيين مثل حي السيدة زينب، وجرمانا، وركن الدين، ودوما، والمزة، ومساكن برزة.

و تم إطلاق حملة تثقيفية واسعة و عقد لقاءات مع الجالية العراقية في دمشق وفي مدن أخرى في سورية لاطلاعهم على كيفية المشاركة في الانتخابات، وكان التجاوب في هذه اللقاءات ايجابيا. وتمت طباعة أكثر من ٣٠٠ ألف ملصق ومنشور وزعت على الجاليات العراقية كما ارتفع أكثر من ٢٠٠ إعلان طرقي في كل أنحاء سورية. وترافقت مع حملة إعلامية في الإذاعة، والتلفزيون، والصحف.

ويشير مارتينيز إلى أن الكثير من العراقيين يجهلون أن عليهم القدوم إلى دمشق لتسجيل أسمائهم ولا يعلمون بأنهم إذا لم يسجلوا أسماءهم لن يتمكنوا من التصويت" في ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من الشهر الجاري. وكان إجراء الانتخابات قد تقرر في العراق خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ وذلك من اجل انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية التي ستكون مهمتها كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق الذي سيتم التصويت عليه في مدة أقصاها تشرين الأول ٢٠٠٥ ، وقد تشكلت بعد هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وبالنظر إلى وجود أعداد كبيرة من العراقيين خارج العراق رأت المفوضية أن تفوض منظمة الهجرة الدولية بالإشراف على ترتيب هذه الانتخابات خارج العراق في أربع عشرة دولة بينها سورية، نظرا لخبرة هذه المنظمة السابقة في إجراء انتخابات في البوسنة والهرسك وأفغانستان، وكوسوفو، وتيمور الشرقية.

في استطلاع شمل ١٠٢٣ شخصاً

٥٣٪ يؤيدون اجراء الانتخابات ٩٠٪ يعارضون المحاصصة الطائفية والعرقية

بغداد / المدى

قامت مجموعة اقرأ العراقية لحقوق الانسان بعمل استبيان للراي حول المشاركة في الانتخابات المقبلة، وقد تم اخذ آراء عينات عشوائية تصل الى ١٠٢٣ شخصاً (٦٠٠ ذكر و٤٢٣ انثى) ولمختلف الاعمار والشهادات والمهن . وكانت النتيجة كالاتي:

بلغ عدد الاشخاص المؤيدين للانتخابات بوجود القوات العسكرية غير العراقية في العراق ٥٤٣ (٥٣٪). بينما كان عدد الاشخاص غير المؤيدين ٤٨٠ (٤٧٪) صوتا في حين بلغ عدد الاشخاص المؤيدين لاستبدال هذة القوات بقوات عسكرية تابعة للامم المتحدة (٤٪) قوات حفظ السلام ٦٥٤ (٦٤٪) . في حين عارض ذلك ٣٢٧ شخصا (٣٢٪) وتحفظ٤٢ شخصا (٤٪) عن الاجابة

كما بلغ عدد الاشخاص الذين يعلمون قوانين الانتخابات ومراحلها في العراق ٣٦٣ (٣٥٪) في حين ابدى ٦٢٧ شخصا (٦١٪) عدم معرفتهم بتلك القوانين او المراحل مع تحفظ ٣٣ شخصاً (٣٪)

وكان عدد الاشخاص المؤيدين لاجراء الانتخابات بطريقة المحاصصة الطائفية او العرقية ٧٨ شخصا (٧٪) بمقابل ٩١٨ شخصا (٩٠٪) عارضوا ذلك مع تحفظ ٣١ (٣٪)شخصاً.

وبلغ عدد المؤيدين للمشاركة في الانتخابات ٦٦٣ شخصا (٦٥٪) وابدى (٣٢٧) معارضتهم للمشاركة فيها مع تحفظ ٣٣ (٣٪) وبلغ عدد المؤيدين لتاجيل الانتخابات (٣٠٩) شخصاً وعارضوا تاجيلها ٧١٤ (٧٠٪)شخصاً.

وبلغ عدد الاشخاص المؤيدين للقائمة الموحدة المغلقة للعراق كدائرة انتخابية واحدة ١٦٨ شخصاً (١٧٪) في حين بلغ عدد المؤيدين للانتخاب المباشر للاشخاص في دوائر انتخابية متعددة ٣٢٤ شخصا (٣٤٪) وطالب ٤٨ شخصا بان تكون على اساس البرامج المقدمة من الاحزاب والتيارات السياسية.وابدى ٣٧٨ شخصا (٣٧٪)عدم اتخاذ قرار او حسم رايهم في الموضوع مع تحفظ ١٠٥ (٨٪).

اما حول التوقعات لنزاهة الانتخابات فقد ابدى ٤٠٨ (٤٠٪) اشخاص توقعهم نزاهتها، وشكك في نزاهتها ٥٨٢ شخصا (٥٧٪) مع تحفظ ٣٣ (٣٪)شخصاً.

المدى تستطلع الآراء

هبوط الدولار بين الشائعات والمضاربات المالية والايدي الخفية!

بغداد / عامر القيسي

شهد سعر صرف الدولار الامريكي هبوطاً حاداً وغير متوقع خلال اليومين الماضيين، بحدود عشر نقاط من (١٤٦٠) ديناراً للدولار الواحد الى (١٣٤٠) ديناراً وقد ترك ذلك اثراً سلبياً على حركة سوق التبادلات المصرفية والتجارية.

وفي جولة لـ(المدى) بين عدة اطراف لها علاقة مباشرة بتعاملات الدولار في السوق العراقية اتضح لنا ان عدة اطراف لها دور في هذا الهبوط المفاجئ مثل المضاربات المالية الكبيرة والعد التنازلي لموعد الانتخابات واطراف مشبوهة من الدول المجاورة لزعزعة الوضع الاقتصادي واربكه.

الاشاعات هي السبب

وللوقوف على حقيقة الامور التقينا السيد صلاح عبد الجبار خلف مدير الفرع الرئيس لمصرف بغداد، الذي اوضح ان هذا الهبوط يرجع اولاً الى توقف السحب على الدولار من قبل عملائنا في المحافظات، بسبب قرار صادر من الجهات العليا قبل عدة ايام. وقد توقف القطع على الدولار بالنسبة لمصرفنا ابتداءً من صباح يوم الثلاثاء والسبب الثاني هو غلق غالبية مكاتب الصيرفة محلاتهم بسبب قلة الطلب على الدولار وقد لاحظنا ذلك اثناء جولتنا) وثالثاً دور الاشاعات التي تروج لاحتمال حصول هبوط حاد في سعر صرف الدولار بعد الانتخابات مباشرة وحتى البنك المركزي العراقي لم يفتح سوق المزاد على الدولار اليوم تحديداً (الاربعاء) فقد ذهب مندوبنا الى هناك ولم يستطع ان يقطع لنا اي مبلغ لكنه (البنك) حدد سعر صرفه في السوق المحلية بـ(١٣٧٠) ديناراً. وعن توقعاته حول هذه القضية بعد الانتخابات اكد ان الاحتمال الارجح هو ان يعود الدولار الى سعر صرفه الاعتيادي قبل هذا الهبوط.

قضية سياسية

قال لنا السيد ابو مروة مستورد اجهزة كهربائية وصاحب محال "لمسات" ان هذا الموضوع له علاقة بالسياسة اكثر من علاقته بالاقتصاد. وبرغم ذلك فان المعلومات التي لدينا تقول ان حوالات ضخمة بالدولار قد دخلت السوق العراقية خلال الايام القليلة الماضية. من بعض الدول المجاورة ومن جهات مجهولة ايضاً. وهذا نوع من المضاربات المالية التي كانت تحدث عادة من قبل النظام السابق عن طريق وكلاء السلطة في السوق خدمة لسياستهم ويبدو انهم ملتزمون بهذا المنهج. وعن دور الاشاعة قال: ان للاشاعة دوراً لكنه محدود. واكد ان عمله قد تاثر بهذا الهبوط بالرغم من ان عمله بالدولار، فعلى الزبون ان يشتري الدولار من السوق قبل ان يشتري البضاعة مني.

تجارب الحروب الباردة

التقينا بعد ذلك (سيد عبد الودود الدفاعي) صاحب شركة النور للصيرفة، الذي قال: ان هذا النزول كان مفاجأة بالنسبة لي. وان السبب على ما اعتقد هو الطلب على الدينار العراقي، حيث تم اطلاق حوالات لتجار عراقيين الذين سارعوا الى استبدالها بالدينار العراقي وعن تأثير هذا الهبوط على عمله، ضحك بحسرة وأجاب كيف لا يؤثر لقد اشتريت دفترين (دولار) بسعر ١٤٦٠ ديناراً للدولار والان ابيعه بسعر ١٤٠٠ او ١٤٢٠ واضاف ان ما يجري من طراز هذه المضاربات يقودها ويشرف عليها ما يمكن ان اسميهم بـ"تجار الحروب الباردة" واعتقد ان على الحكومة والبنك المركزي العراقي مهمة منع مثل هذه الاهتزازات بالسوق العراقية.

ويتفق ابو احمد وهو صرّاف بمبالغ بسيطة مع هذا الرأي، ويقول اننا اصحاب المبالغ البسيطة نتضرر بصورة كبيرة من هذه الاجواء

آراء متباينة

يقول الاقتصادي السيد "اسعد العاقولي" بان سياسة البنك المركزي على ما يبدو هي الحفاظ على سعر صرف الدولار، لذلك أوقفت مزاد البيع، لهذه الغاية. وتريد ان تتحكم بسعره حتى تتوفر معطيات او واردات جديدة، تساعد البنك في رفع قيمة العملية العراقية، بشكل طبيعي، إتساقاً مع ازدياد واردات العراق المالية بالعملة الصعبة.. وكما يؤكد، فان البنك لا يريد ان يدخل في هذا النوع من المضاربات.

اما السيد واثق، المحاسب في احدى المؤسسات الاعلامية، فقد عانى من قضية صرف مبلغ بالدولار لتسديد رواتب المنتسبين، مما دعاه إلى رفض التصريف بسعر ١٣٤٠ ديناراً عراقياً للدولار الواحد، ويقول، ان الطلب على الدينار العراقي في الخارج قوي جداً. واصحاب محال الصيرفة في بعض البلدان العربية يطلبون من الحجاج العملة العراقية، وهي المفضلة لديهم على بقية العملات.

فيما اكد، احد الصيارفة في شارع السعدون، قيام بنت صدام، بضخ مبلغ ١٠٠ مائة مليون دولار إلى السوق المحلية العراقية، لسحب اكبر كمية من العملة العراقية إلى الخارج والهدف هو ارباك الوضع الاقتصادي العراقي.

وقد اكد البنك المركزي العراقي، ما ذهبت اليه جميع الآراء، تقريباً من ان هذا الانخفاض في سعر الدولار طارئ، ولا يستند إلى أي اساس اقتصادي او نقدي. وإن هذه المضاربات ستنتهي "الاربعاء" امس. وحث المواطنين على عدم الانسياق وراء الشائعات المغرضة.

خروقات لقواعد السلوك الانتخابي من قبل مفوضية ذي قار

الناصرية / حسين كريم العامل

ناقش مجلس محافظة ذي قار في جلسته التي عقدها مؤخرا الشكوى المقدمة من بعض الجهات السياسية العاملة في ناحية الاصلاح التي تضمنت قيام خمسة من اعضاء مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الناحية بالتثقيف لعدد من الاحزاب الدينية وقد اكد اعضاء المجلس اثناء مناقشة الشكوى على ضرورة التزام اعضاء المفوضية بحياديتهم وعدم انحيازهم لاي طرف من الاطراف السياسية المرشحة للانتخابات. كما دعا المجلس الى التزام الاحزاب بقواعد السلوك الانتخابي في الانتخابات والابتعاد عن استخدام الأساليب غير المقبولة في الدعاية الانتخابية. هذا وقد تم إعلام مكتب المفوضية بفحوى الشكوى لاتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها

وفي الصعيد ذاته وقعت الاحزاب العاملة في محافظة ذي قار في اجتماع ترأسه نائب محافظ ذي قار على ميثاق شرف يتضمن التقيد بقواعد السلوك الانتخابي والتعاون على تحقيق الامن والاستقرار والعمل على تأمين الاجواء المناسبة لاجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

جريدة يومية سياسية تصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس التحرير التنفيذي: زهير الجزائري
نائب رئيس التحرير: سهيل سامي نادر
مدير التحرير: عبدالزهرة زكي

المدير الفني: غادة العاملي
الرياضة: خالد محفوظ
التحقيقات: حسين محمد عجيل
الاخبار المحلية: عبد الرزاق المرجاني
الاخبار والتقارير الدولية: جمال العبيدي
المنوعات: محمد درويش علي
الثقافية: قاسم محمد عباس

Al- Mada
issued by: Al- Mada Establishment for Mass Media, Culture & Art

فرز الالوان في مؤسسة المدى

بغداد - شارع ابو نؤاس 7170395 7170513 دمشق -شارع كرجية حداد بيروت - شارع الحمرا